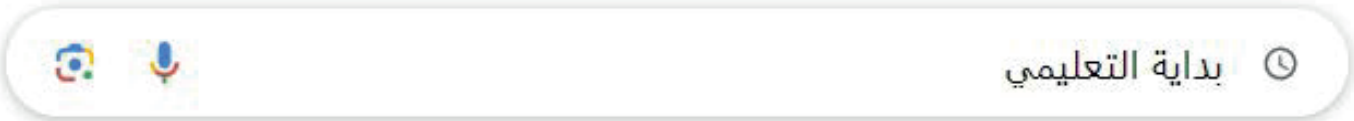
تم تحميل الملف
من موقع بداية

بداية
beadaya.com | موقع بداية التعليمي

للمزيد اكتب
في جوجل Google



موقع بداية التعليمي كل ما يحتاجه **الطالب والمعلم**
من ملفات تعليمية، حلول الكتب، توزيع المنهج،
بوربوينت، اختبارات، ملخصات، اختبارات إلكترونية،
أوراق عمل، والكثير...

حمل التطبيق

GET IN ON Google Play

Download on the App Store

الدرس 1

خصائص التشريع الإسلامي ومميزاته

يتميز التشريع الإسلامي عن غيره من الأحكام والآراء والقوانين الوضعية بخصائص ومميزات فريدة، مما جعله يهيمن عليها، وتكون له السيادة والريادة في إيجاد الحل الأمثل والجواب الأشمل لكل ما تحتاجه البشرية في حياتها، وما يعرض في طريقها من حوادث ومشكلات؛ في أمورها الدينية والدنيوية، في كل زمان ومكان إلى قيام الساعة، مع تحقيقه للعدل والتوازن، والسعادة الحقيقية في الدارَيْن.







ومن أهم هذه الخصائص:

الخاصية الأولى: ربَّانية المصدر

ومعنى ذلك أن مصدر التشريع الإسلامي من رب الناس جميعًا، فهو مبني على الوحي الذي أنزله الله تعالى على رسوله محمد ﷺ، وسواء في ذلك الوحي الْمَتْلُوُّ وهو القرآن الكريم، أو الوحيُ غير الْمَتْلُوُّ وهو سنة النبي ﷺ، فكلاهما وحيٌ معصوم من الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا ﴿١٠٥﴾ ﴾[1].

ويلزم من ذلك أمور:

1- أن مصدر التلقي في التشريع الإسلامي هو الكتاب والسنة على فهم السلف الصالح.

2- أنه النظام الوحيد الذي يتميز بالدِّقة والمتانة المتناهية، فلا يمكن أن يكون فيه تناقض بوجه من الوجوه.

3- أنه النظام الوحيد المعصوم من الخطأ والنقص والتحيُّز لأيِّ أحد.

beadaya.com | موقع بداية التعليمي

الخاصية الثانية: التمام والكمال

فالتشريع الإسلامي كامل بما أنزله الله تعالى على رسوله ﷺ، قال تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ ﴾[2]، وهذا يقتضي أن الشريعة لا يمكن أن يكون فيها نقص بوجه من الوجوه، وما يَرِدُ من حوادث فيما بعد فيمكن ردها جميعاً إلى الأصول الثابتة من الكتاب والسنة والإجماع والقياس الصحيح.

ومما يدل على كمال الشريعة وعدم نقصانها، التحذير من الابتداع في الدين، فعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «من أَحْدَثَ في أَمْرِنَا هذا ما ليس فيه فَهُوَ رَدٌّ».[3]، وفي رواية: «من عَمِلَ عَمَلاً ليس عليه أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ».[4]

قال الإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالى: من أحدث في هذه الأمة اليوم شيئًا لم يكن عليه سَلَفُها فقد زَعَمَ أن رسولَ الله ﷺ خانَ الرسالة؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ ﴾[5]، فما لم يكُنْ يومئذٍ دِينًا؛ لا يكون اليوم دينًا.[6]

(1) سورة النساء الآية رقم (105).
(2) سورة المائدة الآية رقم (3).
(3) رواه البخاري برقم (2697)، ومسلم برقم (1718)، ولفظه: ما ليس منه.
(4) رواه مسلم برقم (1718)، وذكره البخاري معلقًا مجزومًا به.
(5) سورة المائدة الآية رقم (3).
(6) الإحكام لابن حزم 58/6، والاعتصام للشاطبي 535/2.

الخاصية الثالثة: الشمولية

والمراد بشمولية الشريعة الإسلامية: أنها تنظم كل ما يتعلق بحياة الإنسان، فهي تشمل ما يأتي:

1- حق الله على العباد، ويدخل في ذلك: الصلاة والزكاة والصوم والحج، وأعمال القلوب من الإخلاص والتوكل والخوف والرجاء، وجميع الأعمال التي يتقرب بها إلى الله من فعل أو ترك.

2- علاقة العبد بنفسه، كآداب الأكل والشرب، وأحكام اللباس، وقضاء الحاجة، والنوم...

3- علاقة العبد بغيره، ويدخل في ذلك: أحكام البيوع والعقود بأنواعها، والنكاح، والطلاق، والخصومات، والجنايات، والحدود، وحق المسلم على أخيه وضوابط التعامل مع غير المسلمين.

4- نظام الدولة المسلمة من سياسة واقتصاد وإعلام وتعليم وجهاد، وعلاقة الدولة المسلمة بغيرها من الدول وغير ذلك.

وقد تعجَّبَ قومٌ من تعليم النبي ﷺ لأصحابه كلَّ شيء من الأحكام والآداب والسلوك، فعابوا ذلك على أصحاب النبي ﷺ، قيلَ لسَلْمَانَ الفارسي رضي الله عنه قدْ عَلَّمَكُمْ نَبِيُّكُمْ ﷺ كُلَّ شَيْءٍ حتى الْخِرَاءَةَ! فقال: «أَجَلْ، لقد نَهَانَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ لِغَائِطٍ أو بَوْلٍ، أو أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ، أو أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقَلَّ من ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، أو أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ أو بِعَظْمٍ».[1]

الخاصية الرابعة: عمومه لكل جنس، وصلاحيته لكل زمان ومكان

أتى الفقه الإسلامي ليحكم حياة الناس جميعا في كل زمان ومكان، ولكل جنس من الأجناس، فهو لم يأت لعصر دون عصر، ولا لمكان دون مكان، ولا لجنس دون جنس، بل يدخل في أحكامه الأبيض والأسود، والعربي والعجمي، والشرقي، والغربي، جاءت أحكامه وتشريعاته للناس جميعًا على اختلاف أجناسهم وألوانهم، وتباين عاداتهم وتقاليدهم ومشاربهم، واختلاف أصولهم وتواريخهم، قال الله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾[2] وقال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٨﴾﴾[3]، وعن جَابِرِ بنِ عبدِالله رضي الله عنهما أَنَّ النبي ﷺ قال: «أُعْطِيتُ خَمْسًا لم يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ (من الأَنْبِيَاءِ) قَبْلِي»، وذكَرَ من ذلك: «وكان النبيُّ يُبْعَثُ إلى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وبُعِثْتُ إلى الناس عَامَّةً».[4]

الخاصية الخامسة: الثبات والاستقرار

الفقه الإسلامي ثابت مستقر بثبات الأصول التي استُمِدَّ منها، فهو غير خاضع للتعديل والتغيير كلما تغيرت الظروف وتبدلت الحاجات، كما هو الحال في جميع القوانين والأنظمة التي يضعها الناس، قال الله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١١٥﴾﴾[5]، وقال عن كتابه الكريم الذي هو الأصل الأول الذي يُستمد منه الفقه الإسلامي: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾[6].

(1) رواه مسلم برقم (262).

(2) سورة الأعراف الآية رقم (158).

(3) سورة سبأ الآية رقم (28).

(4) رواه البخاري برقم (335)، ومسلم برقم (521)، والزيادة بين قوسين من رواية البخاري.

(5) سورة الأنعام الآية رقم (115).

(6) سورة فصلت الآية رقم (42).

وسبب ثبات التشريع الإسلامي:

1- أنه من عند الله تعالى العالم بأحوال عباده إلى يوم القيامة، فلذلك أوجد لهم تشريعًا صالحًا إلى يوم الدين.

2- أن الله تعالى حفظ لنا أصول هذا التشريع التي يُستمد منها.

3- أن الله تعالى نوَّع في دلالات الأدلة الشرعية، فمنها أدلة عامة تشبه القواعد، ومنها أدلة خاصة.

4- أن الله تعالى جعل لنا أصولاً وقواعد لا يمكن أن تتغير، وينبني عليها ما لا يحصى من الأحكام، فمن هذه القواعد:

أ- الصدق خُلقٌ محمود في جميع الأعمال والأقوال، والكذب خلق مرذول في جميع الأعمال والأقوال.

ب- الأمر بالعدل، والنهيُ عن الظلم بجميع صوره وأشكاله.

ج- الأمر بالتعاون على الخير، والنهيُ عن التعاون على الشر.

د- الأمر ببذلِ المعروف، والإحسانِ إلى الإنسان والحيوان.

هـ- النهي عن الفساد بجميع صوره وأشكاله.

و- النهي عن الإضرارِ بالإنسان والحيوان.

الخاصية السادسة: التيسير ورفع الحرج

التشريع الإسلامي مبنيٌّ على اليسر ورفع الحرج من طريقين:

أ- في جميع تشريعاته، العامة والخاصة، وفي جميع الأبواب من الطهارة والصلاة والزكاة والصيام والحج، وفي المعاملات والنكاح وغيرها، قال تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [1]، وقال تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾ [2].

وعن أنس ﷺ أن النبي ﷺ قال: «يَسِّرُوا ولاَ تُعَسِّرُوا، وبشِّرُوا ولاَ تُنفِّرُوا»[3]، وعن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إلا غَلَبَهُ» [4].

ومن نعم الله تعالى على هذه الشريعة الإسلامية أن جعل رسالتها حنيفية وسمحة؛ كما في حديث عائشة ﷺ أن النبي ﷺ قال: «إِنِّي أُرسلتُ بحنيفيةٍ سَمْحة»[5]، فهي حنيفية في التوحيد، سمحة في العمل، لا إصر فيها ولا أغلال كما كان عليه الحال في الأمم السالفة، وقد وصف الله تعالى نبيه ﷺ فقال: ﴿ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ﴾[6]، قال ابن كثير رحمه الله تعالى في تفسير هذه الآية: أي أنه جاء بالتيسير والسماحة.. وقد كانت الأمم التي قبلنا في شرائعهم ضيق عليهم، فوسَّع الله على هذه الأمة أمورها وسهَّلها لهم. [7]

---

(1) سورة الحج الآية رقم (78).

(2) سورة البقرة الآية رقم (185).

(3) رواه البخاري برقم (69)، ومسلم برقم (1734).

(4) رواه البخاري برقم(39).

(5) رواه أحمد رقم (24855)، والحميدي في مسنده رقم (254)، قال الحافظ ابن حجر والسخاوي: إسناده حسن(تغليق التعليق 43/2) المقاصد الحسنة رقم (214)، وقد روي عن غير واحد من الصحابة ﷺ بطرق مختلفة في أكثرها ضعف.

(6) سورة الأعراف الآية رقم (157).

(7) تفسير القرآن العظيم 3 / 488.489.

ب- في الأمور العارضة، فمتى عَرَضَ للمسلم عارض من العوارض يحتاج فيه إلى التيسير فإن الشريعة تأتي له بمزيد من التيسير، وذلك في أحوال كثيرة، كالمرض والسفر والنسيان والجهل، وغير ذلك.

الخاصية السابعة: موافقة الفطرة الإنسانية

قال الله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾[1].

فكل ما شرعه الله لنا من الدين في العبادات والمعاملات والواجبات والمحرمات موافق للفطرة.

أما القوانين الوضعية: ففيها الكثير مما يخالف الفطرة، مثل: الشيوعية؛ فهي تمنع التملك الفردي فالملك مشاع بين الناس لا أحد يملك بيتاً ولا طعاماً ولا مصنعاً ولا مزرعة، وهذا مصادم لما فطر الله عليه بني آدم من حب التملك.

ومثال آخر: دعوى مساواة المرأة بالرجل، فقد جاءت الشريعة بالعدل بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، ولم تأمر بالمساواة بينهما، فالعدل يختلف عن المساواة، فأمرت الشريعة بالمساواة مع مراعاة الاختلافات البدنية والنفسية لهما، فالشرع جاء بما يوافق فطرة الرجل والمرأة، ويحفظ حقهما جميعا.

نشـاط

هل يمكن أن يكون للقوانين الوضعية خصائص تتوافق مع خصائص التشريع الإسلامي التي درستها؟

بالتعاون مع مجموعتك ناقش هذا السؤال، واكتب ما توصلت إليه.

لا يمكن للقوانين الوضعية ان تتوافق مع خصائص التشريع الإسلامي ، فهي إن وافقت أي خاصية في جانب معين قصرت في جوانب كثيرة .
فالتشريع الإسلامي له موازين ومعايير تقوم على العدل والحق والموضوعية والأخلاق والسعة والشمول وهذا التشريع الإسلامي منزل من رب العالمين الذي يعلم السر وأخفى؛ والذي بمقدوره وحده أن يهيئ للبشر أسباب الخير والسعادة في حياتهم: (ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير)
أما القوانين الوضعية لا تفي بحاجة كل البشر وبعيدة عن الموازين والمعايير التي تقوم عليها التشريع الإسلامي .

(1) سورة الروم الآية رقم (30).